نشرة صندوق النقد الدولي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دعم المانحين مطلب حيوي لتعافي الضفة الغربية وغزة

نشرة الصندوق الإلكترونية

١٩ مايو ٢٠١٥

جامعو الحصاد في الضفة الغربية: ستساعد الإصلاحات الاقتصادية ودعم المانحين على زرع بذور النمو المستقبلي في الضفة الغربية وغزة (الصورة: Mohamed Torokman/Reuters)

- غزة تسعى جاهدة لإعادة بناء الاقتصاد بعد حرب الصيف الماضي
- اقتصاد الضفة الغربية لا يزال يرزح تحت عبء القيود الإسرائيلية
- السلام الإسرائيلي– الفلسطيني سيكون عاملا أساسيا لتحسن الاقتصاد

صرح صندوق النقد الدولي بأن الضفة الغربية وغزة سيحتاجان إلى انضباط السياسات ودعم المانحين على المدى القصير، لكن استمرار النمو بقيادة القطاع الخاص على المدى المتوسط سيتطلب بالضرورة اعتماد نموذج جديد للتمويل.

يجاهد اقتصاد غزة في سبيل إعادة البناء عقب الصراع العنيف الذي شهده الصيف الماضي والذي أسفر عن خسائر تجاوزت ٤ مليارات دولار. وقد أثرت هذه الحرب أيضا على مستوى الثقة في الضفة الغربية، حيث يؤدي استمرار القيود الإسرائيلية على حركة العمالة وتحصيل الموارد وممارسة النشاط التجاري إلى إضعاف الآفاق المتوقعة للنمو.

وقد أصدر الصندوق أحدث تقاريره عن الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة قبل اجتماع ٢٧ مايو الذي عقدته لجنة الاتصال المخصصة، وهي آلية ترأسها النرويج لتنسيق المساعدات الإنمائية الموجهة للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تحدث رئيس بعثة الصندوق كريستوف ديونقالد إلى نشرة الصندوق الإلكترونية عن النتائج التي خلص إليها التقرير، مشيرا إلى ما يمكن للسلطة الفلسطينية القيام به لإنعاش الاقتصاد وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في هذا الخصوص.

النشرة الإلكترونية: **وجَّه الصراع بين غزة وإسرائيل ضربة قاسية للفلسطينيين في صيف ٢٠١٤. فكيف كان تأثيره على الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة؟**

السيد ديونقالد: شهدت غزة، التي وقعت فيها الحرب، هبوطا في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ١٥% في العام الماضي. وطبقا لتقديرات المسؤولين، بلغت الخسائر الناجمة عن الحرب أكثر من ٤ مليارات دولار، أي حوالي ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وغزة. وقد دُمِّرَت أو تضررت آلاف المنازل والمؤسسات، وأُغلِقت منشآت الأعمال، وأصيبت المرافق والبنية التحتية بتلفيات جسيمة.

وكانت الخسائر البشرية فادحة، حيث سقط ضحية الصراع أكثر من ٢١٠٠ فلسطيني، وجُرِح آلاف آخرون، كما نزح داخليا ثلث المواطنين الفلسطينيين. وبعد ٥١ يوما من الحرب، حدثت هدنة أوقفت القتال، ولكن الهدنة الدائمة لم تتحقق حتى الآن بين الجانبين.

هبوط حاد في النمو

انهار النشاط الاقتصادي في غزة نتيجة للصراع الذي شهده الصيف الماضي، مع انكماش حاد في إجمالي الناتج المحلي

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير %)

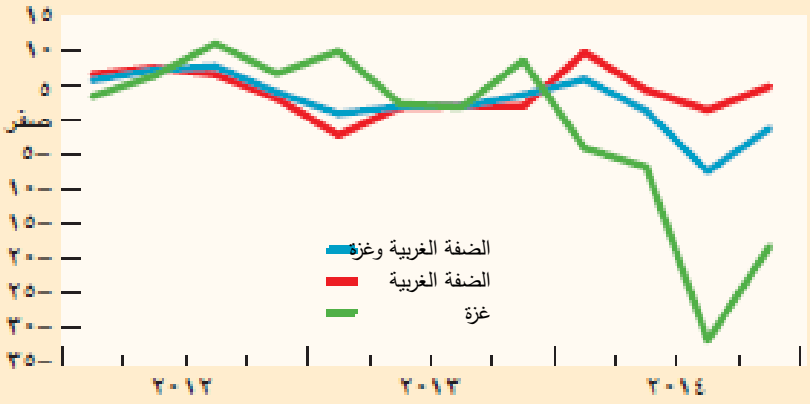

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

النشرة الإلكترونية: **هل لك أن تطلعنا على حالة الاقتصاد في الوقت الراهن؟**

السيد ديونڤالد: يواجه الاقتصاد تحديات جسيمة للغاية. فحتى مع تنحية أثر الصراع الذي دار في العام الماضي، نجد أن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة لم يكن كافيا لاستيعاب النمو السريع في القوى العاملة، ومن ثم كانت معدلات البطالة شديدة الارتفاع، وخاصة في غزة.

وتتقدم مسيرة إعادة الإعمار ببطء في غزة، مما يرجع في جانب منه إلى القيود المفروضة على استيراد غزة لمواد البناء. ولازلنا نتوقع أن يشهد هذا العام بعض التحسن عن المستوى المنخفض الذي آلت إليه الأمور، مع تحقيق نمو بمعدل ٧% في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتمثل البطالة المرتفعة تحديا كبيرا في غزة، حيث يبلغ معدلها الكلي ٤٣% بينما يصل إلى ٦٠% بين الشباب. ومع تعطل إعادة إعمار غزة وبطالة عدد كبير من الشباب، تظهر مخاطر القلاقل الاجتماعية.

وفي الضفة الغربية، نتوقع نموا متواضعا للغاية في عام ٢٠١٥، بعد أن أدى عدم تحويل الإيرادات التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية إلى تراجع حاد في صرف أجور موظفي الخدمة المدنية. والآن بعد استئناف هذه التحويلات، نتوقع بعض التحسن في معدل النمو، حيث يبلغ متوسطه ١% في عام ٢٠١٥.

النشرة الإلكترونية: **ما هو دور الصندوق في مساعدة الضفة الغربية وغزة؟**

السيد ديونڤالد: رغم عدم استطاعة الصندوق تقديم دعم مالي للضفة الغربية وغزة لأنها ليست بلدا عضوا فيه، فإننا نواصل تقديم المشورة بشأن السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية العامة والقطاع المالي منذ عام ١٩٩٤. وقد

أنشأنا مكتبا للممثل المقيم يُعنى بشؤون الضفة الغربية وغزة في يوليو ١٩٩٥ للعمل على إنجاز مهمة الصندوق في مساعدة السلطة الفلسطينية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية أوسلو. ونواصل تقديم المساعدة الفنية لدعم بناء القدرات في مجالات الإدارة الضريبية وإدارة الإنفاق العام والتنظيم والرقابة المصرفيين وإحصاءات الاقتصاد الكلي.

النشرة الإلكترونية: **ما الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها السلطات لسد فجوة التمويل ووضع الاقتصاد على مسار يكفل استمرارية أوضاع المالية العامة؟**

السيد ديونڤالد: تمكنت السلطات ببراعة من التعامل مع الضغوط الحادة التي تعرضت لها المالية العامة في مطلع هذا العام بسبب إحجام إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة (أي الإيرادات الضريبية التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية). ومع ذلك، لا يزال خبراء الصندوق يتوقعون فجوة تمويلية كبيرة هذا العام، كما حدث في السنوات السابقة، تقدر بنحو نصف مليار دولار. ويعني هذا أن الإنفاق يتجاوز بهذا القدر مجموع الإيرادات ومعونات المانحين وغيرها من أشكال التمويل.

ومن المحتمل أيضا وقوع تطورات سلبية كبيرة – كأن تقل معونات المانحين وترتفع النفقات عن المستوى المتوقع، بالإضافة إلى مخاطر التقاضي التي يمكن أن تنطوي على دفع وديعة مشروطة كبيرة في سياق القضية التي رفعتها عائلة سوكولو أمام محكمة في نيويورك ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وبالنسبة لعام ٢٠١٥، ننصح السلطة الفلسطينية بمواصلة السيطرة التامة على الإنفاق، خاصة فاتورة الأجور. ونوصي بإلغاء الدعم على ضريبة المحروقات بالتدريج، مع استخدام التحويلات النقدية المباشرة لحماية الفقراء. وهناك مجال أيضا لتحسين تحصيل الإيرادات. ولكن هذه الإجراءات لن تكفي وحدها لسد الفجوة، ومن ثم يتطلب الأمر زيادة مساعدات المانحين.

النشرة الإلكترونية: **مع شدة ارتفاع البطالة، هناك حدود لحجم الإيرادات التي يمكن تدبيرها.**

السيد ديونڤالد: بالضبط – ولذلك فالموقف بالغ الصعوبة. ويزيد من تفاقمه عدم تحقيق تقدم في المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية. فلا تزال حماس تسيطر على معظم غزة، ويتم تحصيل قدر ضئيل من الإيرادات الضريبية هناك رغم ضخامة المصروفات. ولذلك فما لم تُعالَج هذه الفجوة من خلال المانحين أو غير ذلك من سبل التمويل، سيستمر تراكم المتأخرات في الضفة الغربية وغزة، وهو ما يعني أن مورِّدي القطاع الخاص لن يحصلون على مستحقاتهم من الحكومة، وسينتقل التأثير إلى مختلف أجزاء الاقتصاد فيتسبب في إضعاف الثقة في القطاع الخاص. ومن شأن هذه التطورات أن تؤثر بدورها على تحصيل الإيرادات.

وعلى المدى المتوسط، نرى أن الحاجة ماسة لتغيير نموذج التمويل. فما يحدث حاليا هو الاعتماد على معونات المانحين السخية (وإن كانت متقلبة في بعض الأحيان) لتمويل جانب من العجز الكبير الذي يقترن بتركيز شديد على الإنفاق الجاري وانكماش في الإنفاق الرأسمالي. وأدى هذا إلى فجوات تمويلية يتم سدها من خلال تراكم المتأخرات أو الاقتراض المصرفي. ونحن نرى، من منظور الاستمرارية، أنه من المهم التحول عن هذا المنهج إلى منهج يخفض العجز بالتدريج ويركز على توجيه الإنفاق الحكومي نحو البنود الداعمة للنمو وبقاء معونات المانحين عند مستوى مستقر يمكن التنبؤ به.

***النشرة الإلكترونية*: الفلسطينيون في موقف اقتصادي محفوف بالمخاطر منذ فترة. فما الذي يمكن القيام به لتحسين هذا الموقف؟**

السيد ديونڤالد: اقتصاد الضفة الغربية وغزة يخضع لقيود تفرضها إسرائيل على حركة العمالة وتحصيل الموارد والتجارة الإقليمية والدولية. ومن المرجح أن تبقى هذه القيود ما دام الطرفان لم يتوصلا إلى حل سلمي للصراع.

ولذلك أود التركيز على أربع نقاط:

- ***أولا، الحاجة إلى إرساء السلام بين إسرائيل والفلسطينيين:*** القيود الإسرائيلية هي العامل الأساسي الذي يقيد النمو ويعوق زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي – وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تؤكد أن الاعتبارات الأمنية تحد من قدرتها على رفع هذه القيود. وإلى أن يتم التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، من المرجح أن تظل هذه القيود قائمة في معظمها، وإن كان المأمول أن يقل بعضها في الفترة القادمة. ولكن السلام هو مفتاح لتحسن الحقيقي في هذا الموقف.
- ***ثانيا، الحاجة إلى مصالحة وطنية:*** المطلب الثاني هو وجود حكومة موحدة تماما. ففي الوقت الراهن، هناك انقسام بين الفصائل السياسية الرئيسية، وسيكون من المهم تشكيل حكومة موحدة تتحدث بصوت احد وتمارس مهامها في كل من غزة والضفة الغربية. وبالنسبة لغزة على وجه التحديد، سيتطلب تحسن الأوضاع إلغاء القيود المفروضة على استيراد مواد البناء، ووفاء المانحين بما تعهدوا به من دعم كبير في مؤتمر القاهرة الذي عقد في أكتوبر الماضي، ورفع الحصار عن غزة.
- ***ثالثا، الحاجة إلى إصلاحات تجريها السلطات الفلسطينية ذاتها:*** من الضروري بالنسبة للسلطة الفلسطينية، التي حققت تقدما كبيرا في بناء المؤسسات على مدار عدة سنوات، أن تستمر على مسار الإصلاح، مع تطبيق سياسات منضبطة للمالية العامة وإجراء إصلاحات هيكلية جريئة. وتعتبر حماية النظام المالي، الذي تديره سلطة النقد الفلسطينية باقتدار حتى الآن، عنصرا حيويا من عناصر الإطار الكلي للسياسات.
- ***رابعا، استمرار أهمية المعونات المقدمة من المانحين:*** لا تزال معونات المانحين موردا لا غنى عنه بالنسبة للضفة الغربية وغزة، ولذلك فمن المهم استمرار هذا الدعم من المجتمع الدولي، الذي يواجه مطالب متزاحمة على موارده الموجهة للمساعدات.

روابط ذات صلة

طالع التقرير

الصندوق والضفة الغربية وغزة

آفاق الاقتصاد في الشرق الأوسط

تدوينة عن الضفة الغربية وغزة

مجلة التمويل والتنمية: عدد الشرق الأوسط